العددِ1 21A حزيران 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

النسق السياسي ونمط العلاقات القرابية في المجتمعات المجزأة (بحث في الانثروبولوجيا السياسية)

م.د ندى عبدالكريم نجم
جامعة بغداد /كلية التربية للبنات /قسم الاجتماع
Nada.A@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الملخص:
تعد العلاقات القرابية من أهم الأسس التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، حيث تشير إلى الروابط التي تجمع الأفراد داخل المجتمع على أساس النسب أو المصاهرة، ولذلك يهدف البحث للتعرف على طبيعة النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة، وبيان خصائصه الأساسية في ظل غياب أو ضعف السلطة المركزية، كما يسعى لتحليل بنية العلاقات القرابية ودورها في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية داخل هذه المجتمعات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه إطارًا رئيسيًا لفهم طبيعة النسق السياسي وأنماط العلاقات القرابية في المجتمعات المُجزأة في محافظة الأنبار، من خلال وصف هذه الظواهر وتحليل بنيتها الداخلية والعلاقات التي تحكمها، كما تم توظيف المنهج البنائي الوظيفي لفهم المجتمع بوصفه نسقًا مترابطًا من العلاقات، وتوصلت الدراسة أن العلاقات القرابية تمثل البنية الأساسية التي يُنظم من خلالها النسق السياسي داخل المجتمع القبلي، حيث يرتبط توزيع السلطة واتخاذ القرار بالموقع داخل الشبكة القرابية أكثر من ارتباطه بالمؤسسات الرسمية، وتوصي الدراسة إلى ضرورة الانتقال من منطق التعارض بين الدولة والبنية القرابية إلى منطق التكامل المنظم، من خلال الاعتراف بدور البنية القرابية كفاعل اجتماعي وسياسي قائم، والعمل على دمجه ضمن إطار مؤسسي واضح يحد من التداخل غير المنظم بين النظامين.
الكلمات المفتاحية: النسق السياسي - العلاقات القرابية - المجتمعات المجزأة- الانثروبولوجيا السياسية .

The Political Structure and Pattern of Kinship Relations in Fragmented Societies: A Study in Political Anthropology

Abstract:
Kinship relations are considered one of the most important foundations of social structure, as they refer to the bonds that connect individuals within society based on descent or marriage. This study aims to identify the nature of the political system in segmented societies and to clarify its main characteristics in the absence or weakness of central authority. It also seeks to analyze the structure of kinship relations and their role in organizing social and political life within these societies. The study adopts the descriptive-analytical approach as a main framework for understanding the nature of the political system and kinship patterns in segmented societies in Anbar Governorate, through describing these phenomena and analyzing their internal structure and governing relationships. The structural-functional approach was also employed to understand society as an interconnected system of relations. The study found that kinship relations constitute the basic structure through which the political system is organized within tribal society, where the distribution of power and decision-making is more closely linked to one's position within the kinship network than to formal institutions. The study recommends shifting from a conflict-based perspective between the state and kinship structures to a framework of regulated integration, by recognizing the role of kinship structures as an existing social and political actor, and integrating them within a clear institutional framework that limits unregulated overlap between the two systems.
Keywords: Political system, kinship relations, segmented societies, political anthropology.

المقدمة.

تعد علاقات القرابة من أهم العلاقات الاجتماعية التي تقوم على الروابط الأسرية، وتسهم في تحديد البنية الثقافية للمجتمع، إذ تختلف من مجتمع إلى آخر تبعًا لاختلاف الثقافات واللغات والخصوصيات الاجتماعية، وتعد هذه العلاقات سمة مشتركة بين جميع المجتمعات البشرية، حيث أشار عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته إلى أن صلة الرحم طبيعة متأصلة في البشر. وفي هذا السياق، تكتسب العلاقات القرابية أهمية خاصة في المجتمعات القبلية، حيث تشكل ركيزة أساسية في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتنعكس آثارها على مختلف البنى والأنظمة داخل المجتمع (جبلة وجيماوي، 2014، ص110)، ولذلك تعتبر ركيزة أساسية في المجتمع القبلي تظهر داخل المنظمات المختلفة أثناء العمليات الاجتماعية التي تجعل الحياة القرابية في استقرار وتنمية مستمرة.(محمود،2024، ص 716)، وفي ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة، لم تعد العلاقات القرابية مقتصرة على بعدها الاجتماعي فقط، بل امتد تأثيرها ليشمل المجال السياسي، خاصة في المجتمعات التي تتسم بالتجزؤ البنيوي، حيث تتداخل الانتماءات القبلية والعائلية مع أنماط الممارسة السياسية. وفي هذا الإطار، يرتبط النسق السياسي بطبيعته كجزء من النسق الاجتماعي العام، حيث يرى تالكوت بارسونز أن النسق السياسي يُعد نسقًا اجتماعيًا وظيفته تنظيم وتعبئة الموارد الضرورية لتحقيق أهداف الجماعة، مع ضمان الاستمرارية والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة. كما يؤدي هذا النسق وظائف تحويلية، من خلال تحويل مطالب المجتمع ودعمه إلى قرارات وسياسات عامة (الأندلوسي، 2020، ص95).

وينطلق ابن خلدون في تحليله للعمران الإنساني من التمييز بين نمطين رئيسيين: العمران البدوي والعمران الحضري، حيث يرتبط كل منهما بأسلوب معيشة محدد يتشكل تبعًا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد ووسائل تحصيل المعاش. فالمجتمعات البدوية تقوم على أنماط إنتاج بسيطة تعتمد على التنقل والاستغلال المباشر للموارد الطبيعية، في حين تتسم المجتمعات الحضرية بالاستقرار وتعقّد البنى الاقتصادية والعمرانية، ويؤكد ابن خلدون أن اختلاف أحوال الجماعات البشرية لا يرجع فقط إلى البيئة الجغرافية، بل إلى أنماط كسب العيش التي تفرض بدورها أشكالاً معينة من التنظيم الاجتماعي والسياسي. ومن هذا المنظور، يمكن فهم المجتمعات المُجزأة بوصفها نتاجًا لتباين أنماط المعاش وتعدد البنى القرابية، حيث يؤدي غياب المركزية السياسية وتغلب الروابط الأولية، كالقرابة والعصبية، إلى تشكل وحدات اجتماعية متمايزة تحكمها علاقات تضامن وصراع في آن واحد،(فايزي، 2018،ص 97) ومن ثم، فإن المجتمعات المجزأة يمكن فهمها بوصفها امتدادًا لهذا النمط من العمران، حيث تتحدد العلاقات السياسية فيها من خلال شبكات القرابة والعصبية، لا من خلال مؤسسات رسمية مركزية، الأمر الذي يجعل السلطة موزعة بين وحدات نسبية الاستقلال داخل البنية الاجتماعية، وعليه، فإن النسق السياسي لا يقوم على الأفراد بقدر ما يقوم على الأدوار السياسية التي يمارسها الفاعلون داخل النظام، وهو ما يفتح المجال لدراسة طبيعة هذه الأدوار في ظل تأثير العلاقات القرابية، خاصة في المجتمعات المجزأة التي تتداخل فيها الاعتبارات التقليدية مع المؤسسات الحديثة. ومن ثم، تبرز إشكالية هذا البحث في محاولة فهم طبيعة العلاقة بين النسق السياسي ونمط العلاقات القرابية، ومدى تأثير هذه الأخيرة على بنية النسق السياسي ووظائفه، وما إذا كانت تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي أو تعيق مسار التنمية السياسية.

الفصل الاول: *الاطار النظري والمنهجي للبحث*

المبحث الاول: الاطار النظري للبحث

أ- موضوع البحث.

العلاقات والروابط القرابية تعد من أبرز العوامل المؤثرة في عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي، حيث قد تشكل في بعض الأحيان عائقًا أمام تحقيق الاندماج الكامل داخل المجتمع، خاصة في المجتمعات التي يغلب عليها الطابع القبلي أو التقليدي، (لعجال، 2018، ص6) ففي مثل هذه المجتمعات، تسهم الروابط القرابية في تعزيز الولاءات الضيقة على حساب الولاء العام، مما يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة الحديثة ويحدّ من فاعلية المشاركة السياسية القائمة على الكفاءة والمواطنة. كما قد تؤدي إلى تكريس أنماط من السلوك السياسي القائم على المحاباة والزبونية، وهو ما ينعكس سلبًا على مسار الاندماج والتنمية السياسية. وفي هذا السياق، يوضح فوكس أن مفهوم القرابة في علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع لا يقتصر على العلاقات الأسرية المباشرة، بل يشمل أيضًا علاقات المصاهرة، حيث تُعدّ القرابة علاقة دموية قائمة على النسب، في حين تمثل المصاهرة علاقة قائمة على الزواج. فالعلاقة بين الأب وابنه تُعد علاقة قرابية، بينما العلاقة بين الزوج وزوجته تُعد علاقة مصاهرة، ويعد الطفل نتاجًا لهذه الروابط، إذ تتحدد علاقاته القرابية من خلال أبويه. (الحسن،1981، ص19)، ويسهم هذا التوسع في مفهوم القرابة في تفسير مدى تأثيرها في البنية الاجتماعية والسياسية، خاصة في المجتمعات التي تلعب فيها هذه الروابط دورًا محوريًا في تشكيل أنماط الولاء.

ومن الجدير بالذكر النص على أن السلوك الإنساني بطبيعته ينطلق من السعي إلى تحقيق المصالح، سواء كانت مادية أو معنوية، حيث يسعى الفرد داخل المجتمع إلى إشباع طموحاته الذاتية من خلال التفاعل مع الآخرين وتبادل المنافع والمصالح، وفي هذا الإطار، لا تنفصل هذه المصالح عن طبيعة البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، بما يتضمنه من علاقات وروابط، وفي مقدمتها العلاقات القرابية التي تؤثر في توجيه سلوك الأفراد وأنماط تفاعلهم، ومن ثم، يعد المجتمع السياسي أرقى أشكال التنظيم الاجتماعي، الذي تسعى المجتمعات البشرية إلى بلوغه من أجل حماية مصالح أفرادها وتحقيق الاستقرار والتنظيم. غير أن هذا الكيان لا ينشأ بصورة عفوية، بل يتشكل في إطار نسق قيمي يعكس العادات والتقاليد والأعراف السائدة داخل المجتمع، وهو ما يمنحه خصوصيته ويؤثر في بنيته ووظائفه.(محي الدين وعلي، 2019، ص1)، وعليه، فإن فهم النسق السياسي، خاصة في المجتمعات المجزأة، يقتضي تحليل تأثير هذه القيم، وعلى رأسها الروابط القرابية، في تشكيل طبيعة العلاقات السياسية وأنماط الممارسة داخل هذا النسق.

ب- أهمية البحث.

أولاً: تنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت تحليل النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة من منظور يربط بين البنية القرابية وأشكال التنظيم السياسي، خاصة في السياقات العربية، حيث لا تزال كثير من هذه المجتمعات تعتمد على الروابط الأولية في تنظيم شؤونها الاجتماعية والسياسية. وتسعى الدراسة إلى تقديم مادة وصفية وتحليلية تسهم في سد هذا النقص المعرفي، من خلال إبراز طبيعة التداخل بين القرابة والسلطة، وفهم الكيفية التي تُنتج بها هذه المجتمعات أنماطًا خاصة من التنظيم السياسي بعيدًا عن الأطر المؤسسية المركزية.

ثانيًا: لا تقتصر هذه الدراسة على الوصف، بل تهدف أيضًا إلى تحليل وتفسير المعطيات في ضوء الأطر النظرية للأنثروبولوجيا السياسية، للكشف عن طبيعة النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة، وكيفية تشكّل السلطة داخلها من خلال شبكات القرابة والعصبية. كما تسعى إلى تقديم معرفة تطبيقية تسهم في فهم ديناميات التغير التي تطرأ على هذه المجتمعات، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وتحليل آثار هذه التغيرات على أنماط العلاقات القرابية وأشكال ممارسة السلطة.

ج- أهداف الدراسة

1. التعرف على طبيعة النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة، وبيان خصائصه الأساسية في ظل غياب أو ضعف السلطة المركزية.
2. تحليل بنية العلاقات القرابية ودورها في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية داخل هذه المجتمعات.
3. فهم العلاقة بين القرابة والسلطة، وكيف تسهم الروابط القرابية في تشكيل مراكز النفوذ وآليات الضبط الاجتماعي.
4. رصد التغيرات التي طرأت على أنماط العلاقات القرابية والنسق السياسي في المرحلة المعاصرة، وتحليل أسبابها ونتائجها.
5. الكشف عن دور العصبية والتضامن الاجتماعي في استمرارية أو تحول بنية المجتمعات المُجزأة.

د – مفاهيم ومصطلحات البحث.

1- مفهوم النسق السياسي:

النسق السياسي لا يتشكل من أشخاص بل يتشكل من أدوار سياسية، فلذلك يعد النسق السياسي نسق اجتماعي فرعي وظيفته تنظيم وتحريك لموارد الضرورية لتحريك غاية الجماعة الخاصة. (ضريف، 1987، ص80)، بالرجوع إلى (الأندلوسي، 2020، ص95) د النظام السياسي من النظم الاجتماعية التي توجد في كل المجتمعات التقليدية القديمة أو الحديثة لكونه يتضمن عملية الضبط الاجتماعي لان تحقيق الضبط هو وظيفة هذا النسق السياسي. وتتحدد بموجبه علاقات أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، إذ توضع الحقوق والواجبات اتجاه السلطة فضلا عن وظيفته في الدفاع عن أفراد المجتمع وحقوقهم وملكيتهم ضد المعتدين سواء أكان من أبناء مجتمعهم أم من أبناء المجتمعات الأخرى. (مركز أضواء للدراسات، 2021، ص1) وفي دراستنا يعد النسق السياسي هو مجموعة القواعد والعلاقات والآليات التي تنظم ممارسة السلطة واتخاذ القرار داخل المجتمع، سواء كانت هذه القواعد رسمية أو غير رسمية. في المجتمعات المُجزأة، لا يكون النسق السياسي مؤسسيًا بالضرورة، بل يتشكل من خلال الأعراف والقرابة والعصبية.

2- مفهوم العلاقات القرابية (القرابة):

تعد العلاقات القرابية من أهم الأسس التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، حيث تشير إلى الروابط التي تجمع الأفراد داخل المجتمع على أساس النسب أو المصاهرة. ولا تقتصر هذه العلاقات على كونها روابط بيولوجية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشكل نظامًا اجتماعيًا متكاملًا ينظم التفاعلات بين الأفراد، ويحدد الحقوق والواجبات، وأنماط السلوك

المقبولة داخل الجماعة، وتلعب القرابة دورًا محوريًا في المجتمعات التقليدية، خاصة المجتمعات القبلية والمُجزأة، حيث تُعد الإطار الأساسي الذي تُبنى عليه أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي، فهي تسهم في تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد، وتنظيم عمليات التضامن والتعاون، كما تؤدي دورًا مهمًا في الضبط الاجتماعي من خلال الأعراف والتقاليد المرتبطة بها، كما ترتبط العلاقات القرابية ارتباطاً وثيقًا بمفاهيم السلطة والنفوذ، إذ غالبًا ما تتشكل مراكز القوة داخل المجتمع على أساس الانتماء القرابي، وهو ما يجعلها عنصرًا حاسمًا في فهم طبيعة النسق السياسي، وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على القرابة تميل إلى إظهار أنماط من التنظيم السياسي غير المركزي، حيث تتوزع السلطة بين الجماعات القرابية المختلفة. (عافية، 2022، ص 855)، وفي دراستنا تشير إلى الروابط الاجتماعية القائمة على النسب أو المصاهرة، والتي تنظم التفاعلات بين الأفراد والجماعات، وتحدد الحقوق والواجبات. وتُعد القرابة في المجتمعات المُجزأة أساسًا في بناء السلطة والنفوذ.

3- مفهوم المجتمعات المُجزأة:

هي مجتمعات تتكون من وحدات أو عشائر/قبائل/أفخاذ) مستقلة نسبيًا، ترتبط ببعضها من خلال علاقات قرابية، دون وجود سلطة مركزية قوية، ويقوم تنظيمها على التوازن بين هذه الوحدات.

4- مفهوم العصبية:

العصبية بأنها رابطة اجتماعية تقوم على القرابة أو النسب، وتعمل على توحيد أفراد الجماعة وتعزيز تماسكهم، خاصة في أوقات الشدة. وقد أوضح ابن خلدون أن هذه الرابطة تنبع من صلة الرحم الطبيعية في البشر، حيث تدفع الأفراد إلى نصرة أقاربهم والدفاع عنهم، سواء كان النسب قريبًا فيظهر التضامن بوضوح، أو بعيدًا فيبقى في صورة شعور عام بالانتماء يدفع إلى المؤازرة (بو مهدي، 2020، ص4)، وبناء على ذلك يمكن القول بأن مفهوم العصبية عند ابن خلدون، يعني التضامن والتماسك القائم على القرابة أو الانتماء المشترك، والذي يشكل أساس القوة السياسية والاجتماعية داخل الجماعة.

5- مفهوم السلطة:

السلطة ظاهرة اجتماعية ترتبط بطبيعة العلاقات داخل المجتمع، حيث تتحدد من خلال موقع الفرد ومكانته الاجتماعية أو العلمية والثقافية. وهي تعكس قدرة الشخص على التأثير في سلوك الآخرين وتوجيه تصرفاتهم. كما ترتبط السلطة بالقوة، إذ تمكّن صاحبها من إصدار الأوامر وتنظيم الأنشطة داخل الجماعة بما يحقق نوعًا من الضبط والاستقرار الاجتماعي (زناتي، 2021، ص2). ونستنتج من ذلك المفهوم بأن السلطة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين واتخاذ القرارات الملزمة داخل المجتمع. في المجتمعات المُجزأة، تكون السلطة غالبًا موزعة وغير مركزية، وترتبط بمكانة الفرد داخل البنية القرابية.

6- مفهوم الضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعي يشير إلى مجموعة الآليات والقواعد والمعايير التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع، بما يضمن توافق هذا السلوك مع القيم والأعراف السائدة. ويهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق التوازن والاستقرار داخل الجماعة من خلال توجيه الأفراد نحو الامتثال للنظام الاجتماعي القائم. وقد أشار ابن خلدون إلى أهمية هذا التنظيم في المجتمع الإنساني، موضحًا أن الاجتماع البشري ضرورة، ولا يمكن أن يستقيم إلا بوجود سلطة أو نظام يضبط سلوك الأفراد، سواء استند إلى الشرع أو إلى السياسة العقلية التي تراعي مصالح الجماعة وتضمن انتظام حياتها. (بن جامع، 2017، ص 566)، ونستنتج من ذلك أن الضبط الاجتماعي هو مجموعة الآليات التي يستخدمها المجتمع للحفاظ على النظام والاستقرار، مثل الأعراف والتقاليد والعقوبات الاجتماعية، وغالبًا ما تمارس عبر الجماعات القرابية.

7- مفهوم البنية الاجتماعية:

البنية الاجتماعية تعرف بأنها نظام منظم من العلاقات النمطية التي تربط بين الوحدات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع، سواء كانت هذه الوحدات أفرادًا بوصفهم العناصر الأساسية، أو جماعات اجتماعية مثل الأسرة والقبيلة والطبقات الاجتماعية، أو مؤسسات اجتماعية كالتعليم والصحة والحكومة. وتقوم البنية الاجتماعية على شبكة من العلاقات المتبادلة التي تنظّم التفاعل بين هذه الوحدات وتحدد أدوارها ووظائفها داخل النسق الاجتماعي العام، ونستنتج من ذلك أن البنية الاجتماعية تشير إلى نمط العلاقات المنظمة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وخاصة العلاقات القرابية التي تشكل الإطار العام للتنظيم الاجتماعي والسياسي.

8- مفهوم الأنثروبولوجيا السياسية:

الأنثروبولوجيا يدرس أنماط السلطة والتنظيم السياسي في المجتمعات، خاصة غير الغربية، ويركز على العلاقة بين الثقافة والسلطة. يُعدّ الحقل السياسي من أكثر الحقول الحديثة التي استقطبت اهتمام الأنثروبولوجيين الاجتماعيين، حيث شكّلت مسألة الدولة التقليدية محورًا أساسيًا في هذا الاهتمام. وقد تناول أوائل الأنثروبولوجيين السياسيين النظريات السياسية في إطار دراسة الدولة وأشكال التنظيم السياسي في المجتمعات المختلفة، مع التركيز على فهم كيفية تشكّل السلطة وآليات ممارستها خارج النماذج الغربية للدولة الحديثة. وبذلك أصبح الحقل السياسي مجالًا لتحليل البنى السياسية التقليدية، والعلاقات الاجتماعية التي تُنتج السلطة وتعيد تشكيلها داخل المجتمعات غير المركزية. (عبد اللاوي، 2022،ص3)

9- مفهوم التنظيم القبلي:

تعرف القبيلة بأنها أسرة كبيرة ممتدة تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يجمعهم أصل واحد، ويخضعون لمنظومة من الأعراف والتقاليد المشتركة التي تنظم علاقاتهم الداخلية. ويؤمن أفراد القبيلة بالانتماء إليها، ويتعصبون لها، ويدافعون عنها، ويقدّمون في سبيلها أشكالاً متعددة من الدعم والتضحية، وتمتلك القبيلة، في كثير من الحالات، مقومات تشبه مقومات الكيان السياسي، من حيث التنظيم الداخلي وآليات الضبط الاجتماعي، باستثناء عنصر الأرض الثابتة الذي يعد من السمات الأساسية للدولة الحديثة، حيث يتحدد نطاق نفوذ القبيلة غالبًا وفق الظروف الجغرافية والحركة الاجتماعية، وهو ما يفسر غياب وطن ثابت بالمعنى السياسي التقليدي لدى بعض التكوينات القبلية. (رافع ورحماني، 2020،ص 690) فبذلك يعد التنظيم القبلي نمط من التنظيم الاجتماعي يعتمد على القرابة والانتماء العشائري، ويحدد مواقع الأفراد وأدوارهم داخل المجتمع

ثانيًا- الأطر النظرية للبحث:

1- بعض الرؤى الأنثروبولوجية العامة:

يتناول هذا الجزء بعض التصورات الأنثروبولوجية المرتبطة بنظام القرابة بوصفه أحد أهم الأسس المنظمة للبناء الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التقليدية، وخاصة في المجتمعات المُجزأة. ويشير نظام القرابة إلى شبكة من الروابط التي تقوم على صلة الدم وروابط المصاهرة، حيث تمثل صلة الدم العلاقات الناتجة عن الانحدار النسبي سواء عبر خط الذكور أو الإناث، تُفهم القرابة باعتبارها علاقة تُحدَّد في ضوء العوامل البيولوجية، حيث تقوم على روابط الدم بين الأفراد الناتجة عن الانحدار من أصل مشترك، سواء عبر الأب أو الأم، بما يشمل علاقة الوالدين بالأبناء وما يتفرع عنها من انتماءات أسرية. إلا أن هذه الروابط البيولوجية لا تعد كافية وحدها لتحديد طبيعة القرابة، إذ تتشكل القرابة أيضًا بوصفها ظاهرة اجتماعية تختلف دلالاتها من مجتمع لآخر، وعليه، فإن القرابة لا تختزل في العلاقات البيولوجية فحسب، بل تتجاوزها لتشمل أشكالاً من الانتماء الاجتماعي والثقافي التي يحددها المجتمع وفق قواعده ومعاييره الخاصة، وهو ما يفسر اختلاف أنساق القرابة بين المجتمعات وتنوعها تبعًا للسياقات الثقافية والاجتماعية. (الجوهري وشكري وآخرون، 2004، ص105) وفي هذا السياق، يبرز نمطان أساسيان للانحدار: النسب الأبوي، وهو الأكثر شيوعًا في العديد من المجتمعات القبلية مثل العشائر في المجتمع العراقي، حيث تنتقل العضوية والانتماءات عبر خط الذكور، والنسب الأمومي، الذي يوجد في بعض المجتمعات الأخرى مثل بعض قبائل غرب أفريقيا وجزر تروبرياند كما درسه برونيسلاف مالينوفسكي.

يعد النسق القرابي من أهم النظم الاجتماعية التي حظيت باهتمام الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، نظرًا لما يؤديه من دور محوري في تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع. إذ لا يقتصر هذا النسق على كونه مجموعة من الروابط القائمة على الدم أو المصاهرة فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشكل إطارًا من التماسك الاجتماعي، يربط بين الأفراد والجماعات ويعزز الشعور بالانتماء والدعم المتبادل، ويؤدي النسق القرابي وظائف متعددة، من أبرزها تحقيق التضامن الاجتماعي، وتنسيق الجهود الجماعية، وتوفير الحماية المتبادلة بين أفراد الجماعة، إضافة إلى دوره في عملية التنشئة الاجتماعية. كما يقوم على علاقات تقوم على الود والتعاون، ويشمل الروابط الناتجة عن النسب أو المصاهرة، بما يجعله أساسًا مهمًا في بناء العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وبهذا المعنى، يمثل النسق القرابي إطارًا منظمًا للعلاقات بين الأفراد والجماعات، سواء كانت هذه العلاقات قائمة على روابط دموية مباشرة أو علاقات اجتماعية مكتسبة، وهو ما يجعله عنصرًا أساسيًا في فهم البناء الاجتماعي وآليات التماسك داخل المجتمعات التقليدية والمجزأة. (الكفارنة، 2022، ص 159)، و تظهر أنساق القرابة في كثير من المجتمعات، خاصة المجتمعات التقليدية، اتساعًا في نطاق استخدامها مقارنة بالتصور البيولوجي الضيق للقرابة، حيث لا تقتصر على العلاقات الأساسية مثل الأب والأم والأخ والأخت، بل تمتد لتشمل أقاربًا أبعد يُشار إليهم بمصطلحات قرابية عامة مثل العم والعمة والخال

والخالة، ويلاحظ أن هذه المصطلحات لا تُستخدم فقط للدلالة على علاقات الدم المباشرة، بل تتحول في كثير من الحالات إلى أساليب للتخاطب الاجتماعي وتنظيم العلاقات بين الأفراد، بما يعكس الدور الرمزي والثقافي للقرابة في بناء التفاعل الاجتماعي، كما تتسم أنساق القرابة في العديد من المجتمعات، خصوصًا المجتمعات غير الحضرية، بالاتساع والمرونة، حيث تمتد لتشمل أشخاصاً لا تربطهم بالضرورة علاقات بيولوجية مباشرة، بل علاقات اجتماعية أو رمزية يتم بناؤها من خلال السياق الثقافي، وبناء على ذلك، فإن نظام القرابة لا يعد مجرد نظام بيولوجي، بل هو نظام اجتماعي وثقافي يستخدم لتنظيم العلاقات والتواصل بين الأفراد، ويعكس في الوقت نفسه طبيعة البناء الاجتماعي وآليات التفاعل داخل المجتمع. (الجوهري وشكري، 2007، ص 62- 63) وانطلاقًا من منظور الأنثروبولوجيا السياسية، فإن هذه القواعد القرابية لا تعد مجرد تنظيم اجتماعي، بل تمثل الأساس الذي تبنى عليه أنماط السلطة والنسق السياسي في المجتمعات المجزأة، حيث تتداخل علاقات القرابة مع آليات توزيع القوة واتخاذ القرار داخل الجماعة.

2- طبيعة النظام القرابي في المجتمع العربي:

نظام القرابة نظام للعلاقات الاجتماعية يقوم على علاقات وروابط الدم أساساً، فقد شكلت القرابة بمعناها الواسع الذي يشمل تحالفات الزواج وعلاقات المصاهرة، وقد أكد ليفي ستروس على ان القرابة مؤسسة اجتماعية تقوم على الروابط الدموية والمصاهرة، ويرى مارتن سيفلانان القرابة في آن واحد تعني الأقرباء الذين يعنون الأب والأم والأخت والأخ والأعمام والاخوال سواء كانت القرابة عن طريق الدم أو المصاهرة (نتيجة، 2017، ص 336) تُعد أنساق القرابة من أهم النظم الاجتماعية التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية، حيث تتحدد بدرجات متفاوتة من خلال روابط النسب، والإرث، والطقوس، وتوزيع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف درجة اعتماد المجتمعات على هذا النظام؛ إذ يتراجع دوره في بعض المجتمعات الغربية الحديثة، بينما يظل محوريًا في كثير من المجتمعات التقليدية والشرقية، حيث يشكّل أساسًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتوزيع الأدوار. ومن ثم فإن نظام القرابة والعائلة يُعد مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع محل الدراسة. وينظر إلى نظام القرابة باعتباره بناءً اجتماعيًا وثقافيًا أكثر من كونه نظاماً بيولوجياً صرفاً، إذ يخضع لتفسيرات اجتماعية ودينية وثقافية متباينة من مجتمع لآخر، فتصنيف العلاقات القرابية لا يعتمد بالضرورة على روابط الدم فقط، بل يتأثر بالسياق الثقافي الذي يحدد معاني هذه العلاقات وأدوارها.

ويتضح ذلك في التمييز بين الأب البيولوجي والأب الاجتماعي، حيث قد تعرف الأبوة اجتماعياً وفقاً للزواج أو الطقوس أو الأدوار الاجتماعية، وليس فقط على أساس النسب البيولوجي. وفي بعض المجتمعات، مثل حالات تعدد الأزواج، يتم تحديد الأبوة من خلال معايير اجتماعية أو طقسية، مما يعكس مرونة النظام القرابي وتنوعه الثقافي، وبما أن أنساق القرابة تعد بناءاً اجتماعيًا، فإنها تختلف في طريقة تنظيمها للعلاقات وتصنيفها لمفاهيم المصاهرة والدم، وكذلك في شكل الجماعات الاجتماعية التي تنتج عنها. وفي الأنظمة ثنائية الانحدار، يلاحظ التركيز على الروابط البيولوجية مقارنة بالأنظمة التي تغلب فيها التعريفات الاجتماعية والثقافية للقرابة.

أولاً- مصادر الإطار النظري:

يعتمد البحث على مجموعة من المصادر النظرية في الأنثروبولوجيا السياسية التي تناولت العلاقة بين النسق السياسي وأنماط القرابة في المجتمعات المُجزأة، مع التركيز على الكيفية التي تتداخل بها البنية القرابية مع آليات توزيع السلطة داخل المجتمع، ويستند البحث إلى أدبيات الأنثروبولوجيا الاجتماعية التي تناولت نظام القرابة باعتباره إطار فعال لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، وما يرتبط به من مفاهيم العصبية والسلطة والتماسك الاجتماعي.

كما يتم الاستفادة من الاتجاه البنائي الوظيفي باعتباره إطارًا تحليليًا لفهم البنية الاجتماعية باعتبارها نسقًا مترابطًا، حيث يؤدي أي تغير في أحد عناصره إلى إعادة تشكيل باقي العناصر، وبناء على ذلك، فإن النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة يُفهم بوصفه جزءًا من هذا البناء الكلي، يتأثر ويتغير وفق التحولات التي تطرأ على البنية القرابية والاجتماعية، مع اعتماد المجتمع على آليات داخلية لإعادة التوازن والاستقرار.

كما يتم توظيف إسهامات الاتجاهات البنيوية في الأنثروبولوجيا، خاصة أعمال كلود ليفي شتراوس، في فهم البنى العميقة التي تنظم العلاقات القرابية، وكيف تنعكس هذه البنى على تشكيل السلطة داخل المجتمعات غير المركزية، كما نعتمد على إسهامات ابن خلدون في تحليل العلاقة بين العصبية والسلطة، لفهم كيفية تشكل النسق السياسي في المجتمعات القائمة على الروابط القرابية، إضافة إلى الاستفادة من دراسات الأنثروبولوجيا الاجتماعية الحديثة في تحليل التحولات التي طرأت على البنى القرابية في السياقات المعاصرة.

ثانيًا: مقولات البحث.

المقولة الأولى: القرابة إطار منظم للسلطة والنفوذ: يتحدد النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة بدرجة كبيرة وفق البنية القرابية، حيث تمثل العلاقات القرابية الأساس في تنظيم السلطة وتوزيع النفوذ داخل المجتمع.

المقولة الثانية: القرابة كبديل عن مؤسسات الدولة: في غياب أو ضعف المؤسسات السياسية المركزية، تتحول الروابط القرابية إلى (نسق إداري وقضائي) موازي، حيث يحل العرف العشائري محل القانون الوضعي، وتصبح القرابة هي المعيار الأساسي لتوزيع الحقوق، الموارد، والحماية.

المقولة الثالثة: التفاعل بين النسق التقليدي والنسق الحديث: يؤدي التداخل بين النسق السياسي الحديث (الدولة) والنسق التقليدي (القرابة) إلى خلق (هجين سياسي)؛ حيث يستخدم الفرد والقبيلة أدوات الدولة (الوظيفة، النفوذ) لتعزيز المكانة القرابية، بينما تستخدم الروابط القرابية للالتفاف على قوانين الدولة أو التحكم في مفاصلها."

المقولة الرابعة: مرونة النسق السياسي في المجتمعات المجزأة: تتسم المجتمعات المجزأة بمرونة في إعادة إنتاج نسقها السياسي، حيث تتكيف البنى القرابية مع التغيرات الاجتماعية للحفاظ على التوازن الداخلي.

المقولة الخامسة: إعادة تشكيل النسق السياسي في ظل تحول البنية القرابية: لا يؤدي تغير البنية القرابية إلى زوال النسق السياسي التقليدي، بل إلى إعادة تشكيله في صور جديدة تتناسب مع السياق الاجتماعي المعاصر.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

تُعدّ الإجراءات المنهجية من الركائز الأساسية في دراسة الظواهر الاجتماعية، إذ تُمكّن الباحث من تناول موضوع الدراسة بصورة علمية منظمة، وصولًا إلى نتائج دقيقة وموضوعية. وقد اعتمد البحث الحالي على مجموعة من المناهج والأدوات التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة في الأنثروبولوجيا السياسية، وذلك على النحو الآتي:

1-منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه إطارًا رئيسيًا لفهم طبيعة النسق السياسي وأنماط العلاقات القرابية في المجتمعات المُجزأة في محافظة الأنبار، من خلال وصف هذه الظواهر وتحليل بنيتها الداخلية والعلاقات التي تحكمها، كما تم توظيف المنهج البنائي الوظيفي لفهم المجتمع بوصفه نسقًا مترابطًا من العلاقات، حيث تُعد القرابة أحد أهم مكوناته، إذ تسهم في تنظيم السلطة وتوزيع الأدوار داخل المجتمع. وبالتالي فإن أي تغير في البنية القرابية ينعكس على النسق السياسي ويؤدي إلى إعادة تشكيله، إلى جانب ذلك، تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور البنية القرابية والنسق السياسي في محافظة الأنبار، وفهم التحولات التي طرأت عليهما، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع العراقي.

2-مجالات الدراسة:

أ- المجال البشري: يشمل المجال البشري أفراد المجتمع المحلي في محافظة الأنبار، ولاسيما المنتمين إلى العشائر والوحدات القرابية المختلفة، حيث تم التركيز على فئات متنوعة مثل شيوخ العشائر، وكبار السن، وبعض الشباب، بهدف فهم طبيعة العلاقات القرابية ودورها في تنظيم السلطة داخل المجتمع.

ب- المجال الجغرافي: تم تحديد محافظة الأنبار مجالًا جغرافيًا للدراسة، مع التركيز على المناطق التي تشهد حضورًا واضحًا للبنية القرابية، ولاسيما في مدينتي الفلوجة والرمادي وبعض المناطق الريفية المحيطة، لما تمثله هذه المناطق من نماذج للمجتمعات المُجزأة.

3-أدوات البحث:

أ- **الملاحظة بالمشاركة:** تم الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة بوصفها أداة أساسية في البحث الأنثروبولوجي، حيث أتاح التواجد الميداني داخل المجتمع محل الدراسة إمكانية ملاحظة أنماط التفاعل اليومي، خاصة ما يتعلق بالعلاقات القرابية، وآليات اتخاذ القرار، وممارسة السلطة داخل الجماعات.

ب- المقابلة: استخدمت المقابلات شبه الموجهة مع عدد من المبحوثين، خاصة من ذوي الخبرة في الشؤون العشائرية، بهدف جمع بيانات نوعية حول طبيعة النسق السياسي، ودور القرابة في تنظيم العلاقات، والتغيرات التي طرأت على مكانة القيادات التقليدية داخل المجتمع.

الفصل الثاني:

الإطار الإيكولوجي والاجتماعي للمجتمعات المجزأة في محافظة الأنبار

محافظة الأنبار هي أكبر محافظات العراق، وتؤلف مساحتها 32 بالمئة من مجموع مساحة العراق، ولوحدها من دون المحافظات الأخرى، تشترك بالحدود مع ثلاث دول من الدول الست المجاورة هي الأردن وسورية والسعودية،

وللمحافظة هذه أيضاً حدود ادارية مع ست محافظات عراقية أخرى هي النجف وكربلاء وبابل وبغداد وصلاح الدين ونينوي. وأتخذ الخليفة أبو العباس في عام 32 هجرية الأنبار مقراً له - وهي في ضواحي الفلوجة الحالية- وبنى فيها قصوره التي أقام فيها الخليفة أبو جعفر المنصور، حتى بنى المنصور، بغداد عام 145 هجرية، وفي محافظة الأنبار 419 موقعاً آثارياً، منذ العصر الحجري في منطقة الرطبة، وبعضها الآخر من حضارات أكد وبابل، ثم الفترة الاسلامية والعصر العباسي، وأهمها مدينة أنبار التاريخية التي وصلها القائد خالد بن الوليد خلال الفتح الاسلامي، وأصبحت لبعض الوقت عاصمة الخليفة العباسي، واكتشفت الهيئة العامة للآثار العراقية فيها قبل سنوات، كتابات وأواني ومسكوكات نقدية عباسية. كما تضم المحافظة بضعة متاحف في الرمادي وهيت وحديثة وعنه تحتوي على ما يسجل تاريخ كل منها (شكر، 2014)، ولذلك سوف نوضح الإطار الإيكولوجي والاجتماعي للمجتمعات المُجزأة في محافظة الأنبار

المبحث الأول: *المساحة والسكان والتقسيم الإداري وتوزيع المستوطنات البشرية في محافظة الانبار*

محافظة الأنبار (لواء الدليم)، أو ما يسمى بالفرات الأعلى، ومدنها وقراها، وتاريخها ورجالها، ابتداء من أبو غريب وخان ضاري وحتى حصيبة في أقصى غرب العراق التي يسمون منطقتها (القائم) والتي هي أول مدينة عراقية يغسلها نهر الفرات العظيم وهو يهم بالتدفق الى بلاد الرافدين، حيث تقع محافظة الأنبار في غرب العراق، وتعد من أكبر محافظات البلاد من حيث المساحة، ولها حدود دولية مع ثلاث دول مجاورة. إذ تحدها الجمهورية العربية السورية من الشمال الغربي بطول حدود يبلغ نحو (323) كم، كما تحدها المملكة الأردنية الهاشمية من الغرب بطول (182) كم، وتحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب الغربي بطول (391) كم.(وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، 2023)

أولاً: الخصائص السكانية وتوزيع السكان في محافظة الأنبار لعام 2023

يتأثر التوزيع السكاني في محافظة الأنبار لعام 2023 بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية. حيث تتركز الكثافة السكانية بشكل أكبر في المناطق القريبة من المراكز الحضرية، وذلك نتيجة توفر الخدمات الأساسية وفرص العمل والمشاريع الاستثمارية فيها، وفي المقابل، تقل الكثافة السكانية في المناطق البعيدة أو الريفية بسبب ضعف الخدمات وقلة فرص التنمية، مما يؤدي إلى تباين واضح في توزيع السكان داخل المحافظة. (جسا وبرد، 2025، ص 1689)

1- التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة الأنبار يعرف التوزيع الجغرافي للسكان بأنه نمط انتشار السكان داخل حدود محافظة الأنبار، وهو توزيع غير متجانس نتيجة اختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى. إذ تتركز الكثافة السكانية في المدن الكبرى مثل الرمادي والفلوجة، وذلك بسبب توفر الخدمات المتقدمة مثل التعليم والصحة وفرص العمل، إضافة إلى وجود الوظائف الحكومية. في المقابل، تنخفض الكثافة السكانية في المناطق الغربية مثل الرطبة والقائم نتيجة الظروف الصحراوية القاسية، وقلة الموارد المائية، وضعف الخدمات الأساسية. كما يؤثر قرب المناطق من الطرق الرئيسة والمراكز التجارية في زيادة الجذب السكاني.

2- التوزيع الكثافي للسكان في محافظة الأنبار يقصد بالتوزيع الكثافي للسكان عدد الأفراد في الكيلومتر المربع الواحد، وهو مؤشر مهم لقياس مدى استغلال الأرض. ويُظهر هذا التوزيع في محافظة الأنبار تفاوتاً واضحاً بين الأقضية، حيث ترتفع الكثافة السكانية في أقضية مثل الرمادي والفلوجة نتيجة النشاط الاقتصادي وتوفر فرص العمل والخدمات، بينما تنخفض في مناطق مثل عكاشات والرطبة بسبب طبيعتها الصحراوية وضعف البنية التحتية وقلة الخدمات، مما يقلل من جاذبيتها السكانية. (جسا وبرد، 2025، ص 1689)

3- معدلات النمو السكاني والعوامل المؤثرة تشهد محافظة الأنبار تذبذباً في معدلات النمو السكاني، حيث سجلت نسباً أعلى في فترات سابقة ثم انخفضت تدريجياً في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك إلى الظروف الأمنية والاقتصادية التي مرت بها المحافظة، خاصة خلال فترات الاضطرابات العسكرية وما نتج عنها من تراجع في المشاريع والخدمات، كما أن ضعف الاستقرار ساهم في التأثير على حركة السكان والنمو الطبيعي داخل المحافظة. بسبب توافر الإمكانات الاقتصادية المحفِّزة على إقامة المشاريع الاستثمارية، والمراكز الإدارية الحدودية التي استقطبت الكثير من الأيدي العاملة، بلغ معدل النمو سنة 1997 (3.7%). وبالرغم من تزايد أعداد السكان سنة 2009، إلا أن معدل النمو انخفض انخفاضًا طفيفًا إذ بلغ (3.1%). ويعود السبب في ذلك إلى تعرّض منطقة الدراسة للعمليات العسكرية من قبل الاحتلال، ولا سيما في عامي 2004–2005، والتي ألحقت أضرارًا كبيرةً في أغلب المشاريع الاقتصادية. أما في نتائج التقديرات السكانية لسنة 2023، فنلاحظ أيضًا تزايدًا في أعداد السكان، إلا أن هناك انخفاضًا واضحًا وكبيرًا في معدل النمو السكاني الذي بلغ (1.7%). ويعود السبب في ذلك إلى الظروف العصيبة التي مرّت بها منطقة الدراسة

إبّان احتلال التنظيمات الإرهابية للمنطقة، مما أدى إلى انهيار المؤسسات الإدارية والخدمية والقانونية كافة، وغياب السلطة، وهو ما ألحق أضرارًا ماديةً ومعنويةً بالمشاريع الاستثمارية، أما من حيث توزيع السكان، فنلاحظ وجود مراكز حضرية كبيرة الحجم لا تشغل إلا مساحات محدودة من الأرض وتقل فيها الكثافة السكانية، في مقابل مساحات حضرية صغيرة الحجم مستغلة كليًا وذات كثافة سكانية عالية. (جسا وبرد، 2025، ص 1695)

4- نمط التوزيع السكاني والعمراني يتسم التوزيع السكاني في محافظة الأنبار بتركز واضح في المساحات الحضرية ذات الكثافة العالية، مقابل مساحات واسعة ذات كثافة منخفضة. ويعكس هذا التباين اختلاف مستوى التنمية بين مناطق المحافظة، حيث ترتبط المناطق الأكثر كثافة بوجود الخدمات وفرص العمل، بينما ترتبط المناطق الأقل كثافة بضعف البنية التحتية وبعدها عن مراكز النشاط الاقتصادي.

ت	القضاء	عدد السكان	النسبة
1	الرمادي	507.420	%25
2	الفلوجة	440.390	%22
3	القائم	179.192	%10
4	هيت	170.776	%9
5	الحبانية	138.754	%8
6	الكرمة	135.262	%8
7	العامرية	105.336	%6
8	حديثة	105.710	%6
9	الرطبة	47.040	%3
10	عنه	31.575	%2
11	راوه	23.959	%2
	المجموع	3013300	%100

المصدر :وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة الأنبار، التقديرات السكانية 2023.

المبحث الثاني: البنية الاجتماعية والقرابية في محافظة الأنبار

أولاً: البيئة والعشيرة

لا شكّ أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة تفاعلية عبر التاريخ، إذ يؤثر العامل الجغرافي الطبيعي في شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية داخل نظام العشيرة. سواء كانت العشيرة تمارس الرعي أو الزراعة، فإن كيانها الاقتصادي يعتمد أساسًا على خصوبة التربة وتوفر الماء والكلأ. فإذا وجدت العشيرة نفسها في بيئة قاحلة أو قليلة الخصوبة، فإنها تتجه إلى الرعي بوصفه الوسيلة الأساسية لكسب العيش، مما يضطرها إلى التنقل من مكان إلى آخر بحثًا عن الماء والعشب، الأمر الذي قد يؤدي إلى احتكاكها بعشائر أخرى تمتلك أراضي أكثر خصوبة، وينتج عن ذلك صراع مسلح من أجل البقاء، لذلك، فإن البيئة القاسية تنتج قبيلة أو عشيرة مقاتلة، تتميز بنظام اجتماعي داخلي متماسك، تظهر فيه سلطة الشيخ بصورة واضحة وصارمة، ويكون التفاعل بين أفراد العشيرة قويًا، حيث يسود التضامن والتكاتف في مختلف الظروف، وينطبق هذا الوصف على نظام العشيرة في محافظة الأنبار، التي تقع ضمن بيئة صحراوية أو شبه صحراوية.

وعليه، فإن دراسة البيئة الطبيعية والتعرف على مكوناتها من تربة ومصادر مياه ومناخ تعد ضرورة لفهم البناء الاجتماعي، لأنها تؤثر بشكل مباشر في تشكيل الحياة الاجتماعية. وقد أشار عالم الأنثروبولوجيا البريطاني إيفانز-بريتشارد إلى أهمية فهم العلاقة المتبادلة بين البيئة والحياة الاجتماعية، وذلك من خلال دراسته لمجتمع النوير في جنوب السودان، وهم من رعاة الماشية شبه الرحّل الذين يعيشون في بيئة السافانا والمستنقعات، إذ لاحظ أن تحركاتهم ترتبط بالحصول على الغذاء والماء، وأن الظروف الطبيعية، مثل دورة سقوط الأمطار والفيضانات والجفاف، تؤثر بشكل مباشر في نمط حياتهم وتنقلاتهم.

كما تؤثر الظروف الطبيعية في القبائل التي تعيش في المناطق الصحراوية بعيدًا عن سلطة الدولة المركزية، حيث تميل هذه القبائل إلى قدر من الاستقلال، فلا تخضع للرقابة المباشرة أو الالتزامات الضريبية، وتكتفي الدولة غالبًا بولائها الاسمي. فإذا كانت السلطة المركزية قوية، بقيت هذه العشائر في مناطقها، تمارس نشاطها في الرعي أو حماية

القوافل التجارية، وقد تدخل في نزاعات محدودة. أما في حال ضعف الدولة، فإن هذه العشائر قد تتجه نحو المناطق الخصبة، وتتنافس مع سكانها على الموارد، مما يؤدي إلى صراعات مستمرة.

ومن هنا يتضح أن العامل الجغرافي يزداد تأثيره في أوقات الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية (الجفاف والمجاعات) أو الظروف الاجتماعية غير المستقرة (كالأمراض أو الحروب). وبذلك، فإن الظروف البيئية القاسية تُنتج أنظمة اجتماعية صارمة وتنظيمات عشائرية متماسكة تتسم بالتضامن والعصبية. وقد ظهر هذا الأمر بوضوح بعد عام 2003، إذ عادت العشائر لتنظيم نفسها، وأصبحت تلعب أدوارًا اجتماعية وسياسية بارزة، لا سيما في منطقة الدراسة

ثانياً: بعض العشائر الرئيسية في الأنبار.

تفيد التقارير عن عشائر الأنبار أن هناك عدة عشائر في المحافظة، لكن صعب على الباحث الوصول لمصادر ثانوية في التعريف بمعظم هذه العشائر، وبالتالي، وبالرغم من أن المعلومات الواردة أدناه تتعلق ببعض القبائل فقط، فإن هذا لا يعني أن القبائل الأخرى غير المذكورة ليست ذات أهمية، بل كانت الأدبيات الواردة بخصوصها قليلة أو غير متوفرة، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن العديد من العشائر من غرب الأنبار قد استقرت في العديد من المناطق حول محافظة الأنبار والدولة العراقية، لكن لا تزال مناطقها الأصلية في غرب الأنبار. كما يقع مقر العشيرة الأصلي في ناحية الفرات داخل قضاء هيت بقيادة الشيخ (56). برزت العشيرة بسبب موقفها الشرس ضد تنظيم القاعدة (من خلال الدور الرئيسي داخل مجالس الصحوة المدعومة من الولايات المتحدة) في السنوات التي تلت الغزو الأمريكي للعراق، ومؤخرًا ضد تنظيم الدولة الإسلامية 2014. (إسماعيل، 2022، ص 169)

جغيفة: هي عشيرة قوية في حديثة. أعضاؤها تجار ماشية وأصحاب أراضٍ زراعية، كما أن لديها حزب سياسي يشار إليه باسم أحرار حديثة وانضمت إلى قوات الحشد الشعبي من خلال قوتها المعروفة باسم الجغايفة أو أسود حديثة، كانت العشيرة واحدة من العشائر النادرة التي ثبتت إلى حد كبير في موقفها المعادي للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية منذ البداية.

الكراكلة: تتركز في منطقة القائم. لها قوتها العسكرية كذلك المعروفة باسم لواء أعالي الفرات، وهي جزء من قوات الحشد الشعبي العشائري.

البو محل: واحدة من أكبر قبائل القائم وأقدمها. يتجاوز وجودها القائم إلى البوكمال في سوريا، ينتمي العديد من قوات الأمن المحلية في القائم إلى عشيرة البومحل.

الفصل الثالث:

النسق السياسي والعلاقات القرابية في المجتمعات المُجزأة

النسق السياسي هو طريقة التنظيم وطريقة ممارسة السلطة السياسية (أي توزيع السلطة بين مختلف أجهزة الدولة) حث أن نوع العلاقة بين هذه الأجهزة (التعاون بين السلطات)، إن طبيعة النظام السياسي في كل البلدان والمجتمعات هو انعكاس أنثربو رمزي لثقافته، ونتيجة لأركيولوجيا السلطة والاجتماع، وسوف نوضح طبيعة العلاقة بين النسق السياسي والعلاقات القرابية في المجتمعات المُجزأة.

المبحث الأول: طبيعة النسق السياسي في المجتمعات المُجزأة

1-النسق السياسي في المجتمعات المجزأة

يظهر النسق السياسي في قرية الكرطان **في** محافظة الأنبار العراق طابعًا مزدوجًا، يقوم على تداخل النظام العشائري من جهة، والنظام الإداري الحكومي وقوى الضبط الاجتماعي الرسمية من جهة أخرى. وتقع قرية الكرطان ضمن جمهورية العراق، وتحديدًا في محافظة الأنبار، وهي إحدى القرى التي تندرج ضمن إطار المجتمعات المُجزأة التي تتعايش فيها البنى التقليدية مع البنى الحديثة في إدارة الشأن الاجتماعي والسياسي، وتؤدي هذه الأنظمة أدوارًا متداخلة في ضبط سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات داخل المجتمع المحلي، إلا أن النظام العشائري يظل الأكثر تأثيرًا وفاعلية في إدارة النزاعات وضبط السلوك الاجتماعي، وذلك بفعل امتداداته التاريخية والاجتماعية داخل البيئة الريفية العراقية، ومنها قرية الكرطان. (مركز أضواء للدراسات، 2021، ص1) ويتيح تحليل هذا النسق فهم طبيعة العلاقة بين النظام العشائري والنظام الإداري الحكومي، وكيفية تفاعلهما داخل مجتمع واحد، بما يعكس نمطًا من التوازن النسبي بين السلطة التقليدية والسلطة الرسمية، ويعد النظام العشائري أحد الأنماط الاجتماعية التقليدية التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات، ويقوم على أساس روابط الدم والانتماء القرابي، وما ينتج عنها من عصبية اجتماعية تُسهم في تعزيز التضامن الداخلي وحماية أفراد الجماعة. وقد ظلت المجتمعات العشائرية لفترات طويلة تتمتع بقدر من الاستقلال في إدارة شؤونها الداخلية، اعتمادًا على الأعراف والتقاليد المحلية، وفي قرية الكرطان، لا يزال الطابع

العشائري حاضرًا في تنظيم العلاقات الاجتماعية، حيث يلجأ السكان في كثير من القضايا إلى الحلول الداخلية عبر كبار السن ووجهاء العشائر، خاصة في القضايا المرتبطة بالأمن الاجتماعي والنزاعات الداخلية، قبل اللجوء إلى المؤسسات الرسمية. (مركز أضواء للدراسات، 2021، ص1) وبذلك يتضح أن النسق السياسي في قرية الكرطان يمثل نموذجًا واضحًا للمجتمعات المُجزأة، حيث تتداخل فيه السلطة العشائرية مع سلطة الدولة، ويستمر كل منهما في أداء أدواره وفقًا لطبيعة الموقف والسياق الاجتماعي.

ومن خلال ما تقدم يفهم أن يفهم النسق السياسي في المجتمعات المجزأة بوصفه نسقًا غير مركزي، يقوم على تعدد مراكز السلطة، وغياب الاحتكار الكامل للقوة من قبل الدولة، حيث تتوزع السلطة بين وحدات اجتماعية قائمة على القرابة، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لا يظهر بشكل مباشر في أقوال المبحوثين، إلا أن نتائجه تتجلى بوضوح في ممارساتهم اليومية، كما عكستها المقابلات الميدانية. ففي المقابلة (م1)، يتضح أن اتخاذ القرار داخل العشيرة يتم عبر مجلس يضم كبار السن ووجهاء الفروع، وهو ما يشير إلى غياب السلطة المركزية الفردية، وحضور نمط من القيادة الجماعية، حيث بسؤال أحد مشايخ ورجال العشيرة عن علاقة العشيرة بالدولة عبر الزمن؟، فقد أشار أن العلاقة لم تكن ثابتة، حيث أنه في فترات الاستقرار، الدولة بتكون مرجعية أساسية، ونتعامل معها في القضاء والإدارة والخدمات، لكن في فترات الضعف، خصوصًا خلال الحروب أو غياب الأمن، اضطرت العشيرة إلى أن تقوم مقام الدولة في حماية الأفراد وتنظيم شؤونهم. نحن لا نسعى لمنافسة الدولة، لكن الفراغ يُجبرنا على التدخل. أحيانًا يكون هناك تنسيق غير مباشر، وأحيانًا يحدث توتر إذا تعارضت قرارات الدولة مع الأعراف العشائرية، وبسؤاله عن كيفية اتخاذ القرارات داخل العشيرة؟ أشار أن شيخ العشيرة أو القبيلة يكون له مكانة، لكن قراراته لا تفرض بشكل مطلق في القضايا الكبيرة، مثل النزاعات أو التحالفات، لكن يعقد مجلس يضم كبار السن ووجهاء الفروع، ويتم النقاش حتى نصل إلى توافق. أحيانًا يأخذ القرار وقتًا طويلًا لأننا نحاول مراعاة توازنات القرابة داخل العشيرة. كما كشفت المقابلة (م3) أن النزاعات لا تحال مباشرة إلى مؤسسات الدولة، بل تدار عبر لجان صلح عشائرية، مما يدل على وجود مراكز متعددة لإنتاج القرار والعدالة خارج الإطار الرسمي، وفي السياق ذاته، توضح المقابلة (م8) أن التحالفات بين العشائر تتشكل وتتفكك وفق المصالح والقرابة، وهو ما يعكس طبيعة النسق السياسي بوصفه شبكة من الوحدات المتفاعلة، وليس بنية هرمية موحدة. ومن ثم، يمكن القول إن النسق العشائري لا يعمل كنسق جامد، بل كنسق ديناميكي يعيد إنتاج نفسه عبر آليات التكيف، محافظًا في الوقت ذاته على جوهره القائم على القرابة.

ثانياً: مكونات النسق السياسي القبلي

تشير العشيرة أو القبيلة إلى مجموعة من الأفراد التي ترابطهم سوياً علاقة من النسب أو القرابة، حتي وأن كانت صلة النسب غير محددة أو معروفة، ومن ثم يتجمع أعضاء العشيرة حول العضو المؤسس لها، كما تتشارك العشيرة في سلف مشترك يعتبر رمزاً لوحدة العشيرة. (حسوني، 2019، ص1) وقد عرفها ابن خلكان على أنها : هي تلك التنظيم الاجتماعي الذي يتسم بهيكل داخلي متميز يقوم على أساس عدد من الأهداف المتداخلة والمشتركة مع بعضها البعض، وعلى أسس القرابة بين أفراد القبيلة " (بن خلكان، 1977، ص 13- 15). وغالباً ما تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم وحدة الهدف والمصير ذات إبعاد سياسية واقتصادية وإقليمية . (كاظم، 2023، ص41)

القيادات القبلية (شيخ العشيرة) تعد القبيلة وحدة اجتماعية–سياسية تاريخية حافظت على استمراريتها عبر الزمن، حيث تمتلك أنماطاً تنظيمية خاصة لإدارة شؤون أفرادها داخل إطارها الجغرافي والاجتماعي. ويتصدر البناء القبلي شيخ العشيرة بوصفه رأس الهرم القيادي، إذ يمارس دور محوري في توجيه الجماعة في أوقات السلم والنزاع، مستنداً في ذلك إلى الأعراف والتقاليد القبلية التي تمنحه الشرعية والقبول الاجتماعي(الكبسي، 2019،ص21- 22) فقد شهد التاريخ العراقي حضور بارز للقبيلة بوصفها مكون أساسي في البناء الاجتماعي، حيث أسهمت في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية عبر فترات طويلة. وقد مثلت القبيلة سلطة مؤثرة، بل وموازية أحياناً لسلطة الدولة، نتيجة ما تقوم عليه من روابط قرابية وعصبية قوية، والذي يمنح القبيلة قدرة عالية على التنظيم والحشد والدفاع عن مصالحها، كما أن محاولات الحد من نفوذها لم تحقق نجاح كاملاً، بسبب ترسخ هذه الروابط داخل المجتمع، لذلك ظلت القبيلة عنصرًا فاعلاً في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، وهو ما ينسجم مع طبيعة المجتمعات المُجزأة التي يرتبط فيها النسق السياسي بالبنية القرابية. (مركز حمورابي، 2024، ص2)

وفي المجتمع العراقي، ولاسيما في محافظة الأنبار، تتحدد مكانة شيخ العشيرة عبر مجموعة من الآليات، من أبرزها: الوراثة حيث تنتقل الزعامة غالبًا داخل الأسرة أو السلالة نفسها، الاختيار الاجتماعي من خلال اتفاق كبار العشيرة ووجهائها على شخص تتوافر فيه صفات القيادة، والكفاءة والقدرة خاصة في ظروف النزاع، حيث تبرز شخصيات

قيادية تفرض حضورها بفعل الخبرة والحنكة، وبذلك تمثل سلطة الشيخ انعكاسًا للعلاقة العضوية بين القيادة وأفراد العشيرة، في إطار من التماسك القائم على القرابة والتضامن.

2- مجلس كبار العشيرة (الوجهاء): إلى جانب شيخ العشيرة، يوجد مجلس غير رسمي يضم كبار السن والوجهاء وأصحاب الخبرة، ويُعد بمثابة هيئة استشارية تضطلع بأدوار مهمة في إدارة شؤون العشيرة، ويشارك هذا المجلس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنزاعات، وتنظيم العلاقات الداخلية، والحفاظ على الأعراف القبلية،(الكبسي، 2019،ص21- 22) كما يسهم مجلس الوجهاء في تحقيق التوازن داخل الجماعة، من خلال فض النزاعات، وتوزيع المسؤوليات، وتنظيم الالتزامات الاجتماعية، مثل واجبات الضيافة والتكافل. وغالباً ما تتدرج البنية القبلية من وحدات صغرى (كالعائلة أو الفخذ) إلى وحدات أكبر (العشيرة)، بحيث يكون لكل مستوى ممثلوه من الوجهاء، وصولاً إلى القيادة العليا المتمثلة بشيخ العشيرة.

ومن خلال إجراء المقابلات والمناقشة مع العديد من مشايخ القبائل حول فكرة القبيلة وتكوينها وعلاقة القرابة داخلها اتضح أن مفهوم القبيلة لا يقتصر على البعد النظري، بل يتجلى في الواقع من خلال البنية الداخلية للعشيرة، ففي المقابلة (م1) مع أحد الشيوخ وضح أن العشيرة تقوم على تنظيم داخلي هرمي نسبي، حيث تتخذ القرارات من خلال مجلس يضم كبار السن ووجهاء الفروع، مما يعكس وجود مستويات تنظيمية داخل النسق القرابي، وفي مقابلة أخرى (م6) إلى أن سلطة الشيخ لا تقوم على فرض قانوني، بل على القبول الاجتماعي داخل الجماعة، وهو ما يعكس أن القيادة جزء من البنية القرابية وليست منفصلة عنها، كما أكدت المقابلة (م2) أن القرابة تمثل نظام التزام جماعي، حيث لا يُنظر إلى الفرد بوصفه كيان مستقل، بل كجزء من وحدة اجتماعية أوسع، وهو ما يعزز التماسك الداخلي للعشيرة، وعليه، فإن مكونات النسق السياسي القبلي لا تقتصر على رابطة النسب، بل تشمل أيضاً بنية تنظيمية داخلية، ونمطاً من القيادة، وآليات للتماسك الاجتماعي، تجعل من العشيرة وحدة اجتماعية وسياسية متكاملة.

ثالثاً: الدور السياسي للقبائل في تشكيل الدولة العراقية الحديثة واستمرارية النفوذ القرابي

في العالم العربي غالباً ما يستخدم مصطلحان للإشارة للقبيلة، وهما (العشيرة و القبيلة) أما في العراق فأن استخدام مصطلح العشيرة يعد أكثر شيوعاً، فهو من المفاهيم الأكثر أثارة للنقاش والجدل سواء على مستوي علماء الاجتماع أو على مستوي المختصين الذين ينتمون إلى حقول معرفية متعددة (راهي، 2022، ص8)، فالعشيرة ذات قيمة اجتماعية وثقافية، يرجع نشأتها إلى ضرورة الحياة المعيشية، وبناء على ذلك يمثل النظام العشائري هو أحد الأنظمة الغير الرسمية التي تعمل على حل النزاعات والفصل في المشاكل وذلك في ضوء مجموعة من القيم والمبادئ العشائرية السائدة في منطقة معية في إقليم الدولة، حيث تسعي إلى فرض وإصدار قرار نهائي بواسطة القاضي العشائري، ويكون هذا القرار ملزم لأطرافه، وفي هذا الصدد يتضح إن عادة ما يفرض العقاب الجماعي وليس فرض العقاب على شخص الجاني فقط، بحيث يفرض العقاب على عائلة بالكامل ويتحملنها جميعاً، ويعد ذلك الأمر من الأمور السلبية التي يقوم عليها العقاب العشائري، حيث أن العقاب لابد أن يوقع على الشخص المرتكب له فقط. (ديوان المظالم، 2019، ص11) فلذلك لعبت القبائل دورًا بارزًا في رسم السياسات العراقية منذ تأسيس الدولة الحديثة، حيث ظهر تأثيرها بوضوح في اختيار الملك فيصل الأول، إذ تم اختيار عدد من المرشحين للعرش عبر مشاورات ومداولات داخل المجالس العشائرية، مما يعكس قوة البنية القبلية في اتخاذ القرار السياسي آنذاك، واستمر هذا الدور في دعم الدولة العراقية ومؤسساتها، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات، حيث سعت بعض القيادات السياسية إلى تنظيم العلاقة مع القبائل أو الحد من نفوذها، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق نجاحاً كاملاً في أغلب الأحيان، كما شهدت بعض السياسات، مثل قانون الإصلاح الزراعي، محاولات لإعادة توزيع الأراضي وتقليص نفوذ شيوخ العشائر، إلا أن النتائج كانت محدودة، بل أدت أحيانا إلى تعميق التباين الاجتماعي والطبقي، وفي المقابل، حاولت بعض الأحزاب السياسية توظيف البنية القبلية عبر استقطاب شيوخ العشائر، إلا أن ذلك لم ينجح في تفكيك النسق القبلي بشكل كامل، بل أكد استمرار تأثير رابطة الدم في توجيه الولاءات السياسية داخل المجتمع. (مركز حمورابي، 2024، ص4)

فيما يتعلق بدور القبائل في رسم سياسات الدولة العراقية وتغييرها، فقد برز هذا الدور بوضوح منذ اختيار الملك فيصل الأول ملكًا على العراق، حيث جرى الاعتماد على زعامات قبلية وشخصيات عشائرية مؤثرة في عملية الترشح والتداول السياسي، ضمن مجالس ضمت عددًا من شيوخ القبائل ووجهائها. وقد كان معيار الاختيار في كثير من الأحيان مرتبط بالوجاهة الاجتماعية والنسب والقبول العشائري، إلى جانب التوازنات السياسية القائمة آنذاك. ففي العراق لعبت العشائر دوراً ريادياً وعلى مختلف الأزمنة سواء في الثورات أو الانتفاضات أو ترسيخ الامن ببعض المناطق ومساعدة الدولة في كشف بعض المؤامرات او بما يتعلق بتسليم بعض المطلوبين، لكن هناك معادلة معروفة

للجميع عندما تضعف منظومة الدولة تقوي معها منظومة العشيرة والعكس صحيح وعلى مر تاريخ العراق المعاصر سارت هذه المعادلة باستثناء بعض الحالات والتي تلجأ الدولة فيها للعشيرة لكسب تأييدها لاسيما عند ظهور مخاطر تهدد ربما النظام الحاكم من أطراف سياسية معارضة او متظاهرين من عامية الشعب، الواقع العشائري أثر على الوضع الامني في العراق وأنعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي، فعدم استقرار الأمن يعود لسبب ضعف القانون (العبادي، 2019)

وقد استمرت القبائل في لعب دور مهم في دعم الدولة العراقية وتشكيل حكوماتها ومجالسها النيابية، بل والتأثير في سياساتها بما يتناسب مع مصالحها ومصالح شيوخها، غير أن محاولات بعض الأنظمة السياسية لاحقًا لتقييد النفوذ القبلي لم تحقق نجاحًا كاملاً، بسبب استمرار قوة البنية العشائرية في المجتمع، وقدرتها على إعادة إنتاج نفوذها عبر علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية، وفي المقابل، أدى استخدام بعض القوى السياسية للروابط القبلية في التنافس على السلطة إلى تعزيز هذا النفوذ بشكل غير مباشر، خاصة في فترات ضعف الدولة أو اضطرابها. كما أن بعض السياسات، مثل محاولات الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي، لم تؤدِ إلى تفكيك البنية القبلية كما كان متوقعًا، بل ساهمت في تعميق بعض التوترات الطبقية داخل المجتمع الريفي، وبعد عام 2003، برزت مجددًا أهمية البعد القبلي في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث استعادت بعض القبائل دورها في ضبط الأمن الاجتماعي وحل النزاعات، وفي الوقت نفسه ظهرت آثار سلبية تمثلت في توظيف العصبية القبلية في الصراعات السياسية وتوزيع المناصب، الأمر الذي انعكس على أداء الدولة ومؤسساتها، وبناء على ذلك، فإن العلاقة بين القبيلة والدولة في العراق اتسمت بالتداخل والتأثير المتبادل، حيث لم يتمكن أي طرف من إلغاء دور الآخر بشكل كامل، بل ظل النسق القبلي عنصراً فاعلاً يتكيف مع تحولات الدولة ويعيد إنتاج نفسه داخلها.. (مركز حمورابي، 2024، ص5)

وفي هذا الصدد يتبين بأن القبائل ساهمت بدورًا محوري في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، حيث لم تكن مجرد وحدات اجتماعية تقليدية، بل فاعلًا سياسيًا مؤثرًا في إعادة تشكيل موازين القوة داخل المجتمع. واستمر هذا الدور في الحضور، وإن بأشكال متغيرة، ضمن بنية الدولة الحديثة، كما تدعم المقابلات الميدانية هذا الطرح، فقد أكدت المقابلة (م4) إلى أن العشيرة لا تنفصل عن المجال السياسي، بل تمارس دورًا فعالاً في توجيه السلوك الانتخابي ودعم مرشحين بعينهم، اعتمادًا على روابط القرابة والمصالح المشتركة، وهو ما يعكس حضورها كفاعل سياسي غير رسمي داخل بنية الدولة، حيث بسؤال كيف تتشكل العلاقة بين العشيرة والسياسة؟ فقد اشار في كلامه أنه لا يمكن فصل العشيرة عن السياسة في الواقع المحلي، حتى لو كان هناك فصل نظري بينهما، العشيرة تتحرك داخل المجال السياسي عبر شبكات القرابة والولاء، وليس عبر مؤسسات رسمية. في كل مرحلة سياسية، تتحول العشيرة إلى فاعل غير مباشر، إما بدعم أطراف معينة أو التوسط بينها، وقد وضحت المقابلة (م1) كيف تصف علاقة العشيرة بالدولة عبر الزمن؟ العلاقة بين العشيرة والدولة لم تكن ثابتة حيث تتراوح بين التعاون في فترات الاستقرار، والتعويض في فترات ضعف الدولة، مما يشير إلى دور تاريخي مرن للقبيلة في التفاعل مع السلطة السياسية، وعلى مستوى استمرارية النفوذ القرابي، تكشف المقابلة (م2) أن القرابة ما تزال تمثل إطارًا فعالاً للضبط الاجتماعي، حيث أشار المبحوث بكلامه عن طبيعة دور القرابة في ضبط سلوك الأفراد داخل العشيرة؟ فقد أشار أن القرابة ليست مجرد علاقة دم، بل نظام التزام، الفرد لا يمثل نفسه فقط، بل عائلته وفخذه وعشيرته. أي تصرف خاطئ ينعكس على الجميع، لذلك هناك رقابة اجتماعية قوية، أحيانًا لا نحتاج إلى عقوبة رسمية، لأن الخوف من العيب أو فقدان السمعة يكفي لضبط السلوك، بما يعزز ذلك الدور من استمرار تأثيرها داخل المجتمع. كما تؤكد المقابلة (م9) أن العشيرة لن تختفي، بل ستتغير وتتكيف مع التحولات الحديثة، وهو ما يدل على استمرارية البنية القرابية رغم التغيرات السياسية، وذلك من خلال مناقشته وسؤاله كيف ترى مستقبل النظام العشائري؟ فقد ذكر في كلامه أن النظام العشائري لن يختفي، لأنه مرتبط بالبنية الاجتماعية العميقة للمجتمع، لكن ما يتغير هو شكل الوظائف التي يؤديها، في السابق كان أكثر شمولاً، أما اليوم فهو يتكيف مع الدولة الحديثة والتعليم والتغيرات الاقتصادية، كما اشارت المقابلة (م10) إلى إمكانية بناء علاقة تكاملية بين العشيرة والدولة، هل يمكن دمج العشيرة داخل الدولة الحديثة؟ أن الدمج ممكن إذا تم على أساس الفهم المتبادل، وليس الإقصاء، حيث أن المشكلة ليست في وجود العشيرة، بل في طريقة إدارتها داخل النظام السياسي. عندما يتم تجاهلها، تظهر التوترات، وعندما يتم إشراكها بشكل منظم، تصبح عنصر استقرار، حيث يعكس تحول النفوذ القرابي من كونه بديلاً عن الدولة إلى كونه شريكًا جزئيًا في بعض وظائفها، وعليه، فإن الدور السياسي للقبائل لا يقتصر على مرحلة تاريخية معينة، بل يمتد في صور متعددة داخل الدولة الحديثة، حيث تستمر

الروابط القرابية في التأثير على توزيع النفوذ، وصنع القرار، والتفاعلات السياسية، في إطار ما يمكن وصفه بالاستمرارية المتحولة للنسق القبلي.

المبحث الثاني: العلاقة بين القرابة والسلطة

تُعدّ القرابة من الركائز الأساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، إذ تمثل نظامًا اجتماعيًا متجذرًا يرتبط بالتركيب الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، وخاصة في المجتمعات القبلية والعشائرية. فهي لا تقتصر على كونها علاقات بيولوجية أو نسبية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وسياسية، تُسهم في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتبرز أهمية نظام القرابة في كونه إطارًا منظمًا للروابط الاجتماعية داخل المجتمع، حيث يحدد أنماط التضامن والتكافل، ويؤثر في توزيع الأدوار والمكانة الاجتماعية، كما يسهم في ضبط السلوك الاجتماعي وحل النزاعات داخل الجماعة، وفي المجتمعات القبلية، تلعب القرابة دورًا محوريًا في تشكيل البنية السياسية والاجتماعية، إذ ترتبط بها آليات السلطة التقليدية، وتُستخدم كأساس لتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل القبيلة، وكذلك بين القبائل المختلفة، كما أن هذا النظام لا يزال حاضرًا في العديد من المجتمعات العربية، رغم التحولات التي فرضتها الدولة الحديثة ومؤسساتها القانونية والإدارية، وبذلك، فإن دراسة نظام القرابة تعد مدخلاً مهماً لفهم البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمعات القبلية، لما له من تأثير مباشر في أنماط الاستقرار والتغير الاجتماعي. (مصطفي، 2025، ص981)

1-القرابة في الفكر الخلدوني:

تُعدّ القرابة ظاهرة اجتماعية ذات أساس سوسيولوجي، ترتبط بالمعطيات البيولوجية لكنها لا تتطابق معها بشكل كامل. فالدراسات الأنثروبولوجية تؤكد أن مفهوم القرابة يختلف من مجتمع إلى آخر وفق السياق الثقافي والاجتماعي، وليس فقط وفق الروابط الدموية، إذ قد تشمل علاقات بين أفراد لا تجمعهم صلات بيولوجية مباشرة، ويظهر ذلك من خلال توسّع مفهوم القرابة ليشمل التبني والعلاقات الاجتماعية التي يقرّها المجتمع، مما يجعلها نسقًا اجتماعيًا مرنًا يتجاوز حدود الدم إلى روابط يحددها البناء الثقافي. وبذلك فإن القرابة ليست بنية ثابتة، بل بناء اجتماعي يتغير بتغير المجتمع وثقافتهن وتعد القرابة في المجتمعات التقليدية أحد أهم الأطر المنظمة للعلاقات الاجتماعية، حيث تُفسَّر معظم العلاقات من خلالها، وتُبنى عليها أنماط التنظيم الاجتماعي والسياسي، بخلاف المجتمعات الحديثة التي تتراجع فيها مركزية القرابة لصالح المؤسسات الرسمية والقانونية. (طراحة، 2022، ص11- 12)، ولذلك تحتل القرابة مكاناً مركزياً في دراسات الأنثروبولوجيا السياسية، وهو مكان يفرضه المكان الواقعي للمجتمعات التي هي ميادين بحث أنثروبولوجية فالمواضيع التقليدية للبحوث الأنثروبولوجية مجتمعات تنتظم حول القرابة، وتقيم مؤسساتها على أساسها وتجعلها مصدراً لكل السلطات بما فيها السلطة السياسية. في هذه المجتمعات يترك مفهوم الوطن مكانه لمفهوم النسب حيث يميل الفرد هنا لقبيلته التي هي حصيلة النسب أو الأنساب وحيث تعلو العلاقات القرابية فوق كل العلاقات لذلك فإن الحقل السياسي وإن كان يتحدد بالمنطقة الجغرافية والقرابة معاً إلا أن هذه الأخيرة تحتل مكان الصدارة وبخصوص السلطة السياسية فإن الارتقاء إلى مراكز القرار لا بد في المرشح له من نسب صريح إلى الجماعة وانتماء إلى قرابة قوية بملكيتها وأفرادها وتحالفاتها وولاءاتها، إن القرابة تلعب دور العامل المحدد في تعيين الحكام كما هو معلوم؛ فلا يشيع لمن لا قرابة له ومعلوم أيضاً إلى أي حد يخدم موضوع الزواج (الذي هو توسيع لنطاق القرابة) (ابن خلدون، 1988، ص 9).

2-السلطة في العراق بعد عام 2003

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واجتماعية عميقة، انعكست بشكل مباشر على البنية القبلية والنظام السياسي المحلي، حيث برزت القبائل كفاعل أساسي في المشهد السياسي والاجتماعي، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وقد أدت التغيرات التي أعقبت سقوط النظام السياسي السابق إلى إعادة تشكيل موازين القوة داخل المجتمع، إذ أصبحت العشائر أحد أهم الفاعلين في إدارة الشأن المحلي، سواء على مستوى حل النزاعات أو في ضبط الأمن أو في التأثير على العملية السياسية، كما ساهمت الظروف الأمنية غير المستقرة، وغياب مؤسسات الدولة في بعض الفترات، في تعزيز دور القبائل بوصفها بديلاً اجتماعياً وأمنياً، الأمر الذي أدى إلى توسع نفوذها في عدد من المناطق، وخصوصًا في البيئات الريفية وشبه الحضرية، وفي هذا السياق، برزت أنماط جديدة من العلاقات بين الدولة والقبيلة، حيث لم تعد العلاقة قائمة على التهميش أو السيطرة المطلقة، بل أصبحت علاقة تداخل وتفاوض، تتغير وفقًا للظروف السياسية والاجتماعية، كما أن تصاعد دور القبائل في هذه المرحلة ارتبط بضعف مؤسسات الدولة في فرض القانون بشكل كامل، مما أدى إلى إعادة إنتاج أدوار تقليدية للقبيلة، خصوصًا في مجالات الأمن الاجتماعي،

وحل النزاعات، وإدارة العلاقات بين الأفراد. (مصطفي، 2025، ص981) وبذلك يمكن القول إن المرحلة التي أعقبت عام 2003 مثلت نقطة تحول مهمة في إعادة تشكيل النسق السياسي والاجتماعي في العراق، حيث استعادت البنى القبلية دورها بشكل واضح داخل المجتمع، وأصبحت جزء فاعلاً في إدارة الحياة العامة.

تتجلى العلاقة بين القرابة والسلطة في المجتمعات المجزأة بوصفها علاقة بنيوية، حيث لا تُفهم السلطة بمعزل عن الانتماء القرابي، بل تشتق منه وتمارس من خلاله، حيث تدعم المقابلات الميدانية هذا الطرح، فالمقابلة الأولي مع أحد مشايخ العشيرة وضح أن اتخاذ القرار داخل العشيرة يتم عبر مجلس يضم كبار السن ووجهاء الفروع، مما يعكس طابعاً جماعياً للسلطة قائماً على التوازنات القرابية.

كما أحد أفراد القبائل في المقابلة السادسة (م6) بسؤاله ما طبيعة سلطة الشيخ داخل البناء العشائري؟ سلطة الشيخ لا تُفهم بوصفها سلطة قانونية أو إدارية بالمعنى الرسمي، بل هي سلطة رمزية تستند إلى الاعتراف الاجتماعي. الشيخ لا يملك أدوات قسرية، بل يملك (القبول) الذي يمنحه له أفراد العشيرة، حيث أن هذا القبول يتأسس على خبرته، قدرته على حل النزاعات، وعلى توازنه في التعامل مع الأطراف المختلفة داخل البنية القرابية، مما يعكس ذلك أن سلطة الشيخ تستمد شرعيتها من القبول الاجتماعي داخل الجماعة، وليس من أي إطار قانوني رسمي، وهو ما يكشف عن طبيعة السلطة بوصفها سلطة قرابية قائمة على الاعتراف الاجتماعي، وعلى مستوى آخر، وضحت المقابلة الثانية (م2) أن القرابة تمارس دور رقابي فعال على سلوك الأفراد، حيث يشكل الخوف من فقدان السمعة آلية ضبط غير رسمية، مما يعكس امتداد السلطة إلى المجال الاجتماعي، القرابة ليست مجرد علاقة دم، بل نظام التزام. الفرد لا يمثل نفسه فقط، بل عائلته وفخذه وعشيرته، كما يتجلى البعد السياسي لهذه العلاقة في المقابلة (م4) مع أحد شيوخ العشائر بمناقشته حول كيفية اتخاذ قرار سياسي داخل العشيرة؟ فوضح في كلامه أن القرار السياسي لا يُفرض من الأعلى، بل يبنى تدريجياً عبر التشاور، كبار العشيرة يناقشون، ثم تتشكل "اتجاهات عامة" قبل الوصول إلى موقف شبه موحد، هذا لا يعني الإجماع الكامل، لكنه يعني وجود مركز ثقل اجتماعي، وهو ما يعكس انتقال السلطة القرابية من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي، ومن خلال المناقشة في نفس هذه المقابلة **حول** تأثير اتخاذ قرار سياسي داخل العشيرة على الدولة فذكر أن الدولة في بعض الحالات تعتمد على هذا النسق، لأنه يساعد في ضبط المجتمع محلياً، خاصة في الفترات الانتقالية، وفي سياق الأزمات، كشفت المقابلة (م7) كيف أثرت الحروب والصراعات على بنية العشيرة؟ في فترات الصراع، تصبح العشيرة هي الملاذ الأساسي للأفراد. الدولة في مثل هذه اللحظات تكون إما ضعيفة أو غائبة، وبالتالي يعود الناس إلى روابطهم الأولى، أي القرابة، هذا لا يعزز فقط التماسك الداخلي، بل يعيد إنتاج دور العشيرة بوصفها وحدة حماية وأمن، وبذلك يتضح لنا أن دور العشيرة يتعزز ليشمل وظائف أمنية وتنظيمية، مما يدل على تضخم السلطة القرابية في ظل ضعف الدولة، وبناء عليه، فإن العلاقة بين القرابة والسلطة لا تقتصر على كونها علاقة اجتماعية، بل تمثل بنية متكاملة لإنتاج السلطة وتوزيعها داخل المجتمع.

3-القرابة والسلطة السياسية في منظور الأنثروبولوجيا السياسية: دراسة في المجتمعات التقليدية والمجزأة

تركز الأنثروبولوجيا السياسية داخل إطار الأنثروبولوجيا العامة على دراسة أنظمة الحكم والمؤسسات التي تقوم عليها السلطة السياسية، وكيف تستمد هذه السلطة شرعيتها من البنى الاجتماعية والثقافية. كما تهتم بتحليل بنيتها وآليات اشتغالها، والتمثلات التي يحملها الأفراد عنها، خاصة في المجتمعات التقليدية المُجزأة التي لا تتمركز فيها السلطة بشكل واضح، أو في المجتمعات التي تتخذ فيها الدولة أشكالًا تنظيمية متعددة. وتتعامل الأنثروبولوجيا السياسية مع الإنسان بوصفه كائنًا سياسيًا منتجًا للمؤسسات والأفكار والرموز التي تؤسس لشرعية السلطة وتجعلها مقبولة اجتماعيًا، ويعد نظام القرابة أحد أهم المداخل الأساسية في دراسة الأنثروبولوجيا السياسية، نظرًا لكون العديد من المجتمعات التقليدية تُنظم بنيتها الاجتماعية والسياسية على أساسه. ففي هذه المجتمعات، يتراجع مفهوم الانتماء الوطني لصالح الانتماء القرابي، حيث تُبنى الهوية الاجتماعية للفرد على أساس النسب والقبيلة، وتعلو العلاقات القرابية على غيرها من العلاقات الاجتماعية الأخرى، وبناءً على ذلك، فإن المجال السياسي في هذه المجتمعات يتحدد بتداخل الإقليم مع القرابة، إلا أن الأخيرة غالبًا ما تحتل موقع الصدارة. كما أن الوصول إلى مواقع السلطة والقيادة يرتبط بالانتماء القرابي، إذ يُشترط في من يتولى المناصب القيادية أن يمتلك نسبًا واضحًا داخل الجماعة، إضافة إلى امتلاكه شبكة من العلاقات والتحالفات التي تعزز مكانته. كما تلعب القرابة دورًا حاسمًا في دعم السلطة السياسية أو انهيارها، إذ يؤدي ضعف الروابط القرابية إلى تراجع السلطة القائمة، بينما يسهم تماسكها في إعادة إنتاج النفوذ السياسي وتعزيزه. (محمد، 2014)

4- النسق السياسي للعلاقات القرابية داخل البنية القبلية

تلعب القبيلة عبر تاريخها أدوارًا متعددة، وأحيانًا حاسمة، وعلى الرغم من وضوح بنيتها التنظيمية وهياكلها وتقسيماتها، فضلاً عن تعدد مستويات الوظائف التي اضطلعت بها ولا تزال، إلا أن هناك تعقيدًا واضح في الديناميات المحركة لها، ولا سيما الديناميات السياسية المرتبطة بعلاقتها مع السلطة أو الدولة، والتي تتراوح بين التقارب والتحالف والدعم من جهة، وبين النفور والعداء والصراع من جهة أخرى، ويبدو أن هناك نمطاً من الاستمرارية والتكرار يحكم طبيعة الأدوار القبلية في العراق، ويوجّه اتجاهاتها، نابعاً من بنية القبيلة ذاتها، ومن طبيعة علاقات القرابة التي تقوم عليها، إضافة إلى ديناميّاتها الداخلية، ومع ذلك، فإن هذا لا يعني وجود حتمية تاريخية مطلقة أو جمود بنيوي، بل إن هذه البنى تظل قابلة للتكيف والتحول تبعًا للمتغيرات السياسية والاجتماعية. (ملف معلومات عن العشائر العراقية، 2021، ص 26- 27)

يتجلى النسق السياسي للعلاقات القرابية داخل البنية القبلية بوصفه نسقًا داخليًا منظمًا، تُمارس من خلاله السلطة وتُدار العلاقات بين الأفراد والفروع المختلفة. فالقرابة لا تمثل مجرد رابطة اجتماعية، بل تُشكّل إطارًا حاكمًا لتوزيع النفوذ وتنظيم التفاعلات داخل العشيرة، وتدعم المقابلات الميدانية هذا الطرح، حيث أكدت المقابلة الأولي التي اجريت مع أحد مشايخ القبائل أن اتخاذ القرار داخل العشيرة يتم من خلال مجلس يضم كبار السن ووجهاء الفروع، مما يعكس وجود بنية تنظيمية تقوم على تمثيل الوحدات القرابية المختلفة، وهو ما يشير إلى طبيعة النسق السياسي بوصفه قائمًا على التوازن بين هذه الوحدات، ومن سياق المقابلة الثالثة وضحت أن النزاعات لا تُدار بشكل فردي، بل من خلال آليات جماعية مثل لجان الصلح، التي تسعى إلى إعادة التوازن بين الأطراف، وهو ما يعكس وجود نظام داخلي لإدارة الصراع داخل النسق القرابي، كما أكدت المقابلة (م8) إلى أن التحالفات بين العشائر تقوم على روابط القرابة والمصاهرة، إلى جانب المصالح المشتركة، مما يعكس أن العلاقات القرابية لا تعمل في إطار مغلق، بل تمتد لتشكّل شبكات سياسية أوسع، وأن سلطة الشيخ تستند إلى القبول الاجتماعي داخل الجماعة، وهو ما يؤكد أن القيادة جزء من هذا النسق وليست مفروضة عليه، ويفهم من خلال المقابلات إن النسق السياسي للعلاقات القرابية داخل البنية القبلية يظهر كنسق متكامل، يجمع بين تنظيم السلطة، وإدارة الصراع، وبناء التحالفات، وضبط السلوك، بما يجعله نظاماً سياسياً قائماً بذاته داخل المجتمع، وتشير النتائج إلى أن العلاقات القرابية لا تشكل فقط أساس الانتماء، بل تمثل في ذاتها بنية سياسية فاعلة تنظم السلطة وتعيد إنتاجها داخل المجتمع القبلي.

يكشف البحث أن النسق السياسي في المجتمعات المجزأة لا يمكن اختزاله في إطار الدولة الحديثة، بل يتشكل عبر تفاعل مستمر بين البنى القرابية والمؤسسات الرسمية، في علاقة تتسم بالتداخل والمرونة وإعادة الإنتاج. ومن ثم، فإن فهم هذه المجتمعات يتطلب تجاوز الثنائية التقليدية بين (التقليدي والحديث)، والنظر إلى القرابة بوصفها فاعلاً سياسياً مستمراً، يعيد تشكيل ذاته داخل السياقات المتغيرة.

الفصل الرابع
مناقشة ختامية وملخص لأهم النتائج والتوصيات

أولًا: المناقشة الختامية

من خلال عرض البحث تبين لنا أن النسق السياسي في المجتمعات المجزأة لا يمكن فهمه بوصفه نسقاً مؤسسياً تقليدياً قائم على مركزية الدولة، بل هو نسق مركب تتداخل فيه البنى القرابية مع الأطر السياسية الحديثة، بما ينتج نمطًا خاصًا من التنظيم السياسي يتسم بالتعدد والتداخل والمرونة، ومن خلال المقابلات الميدانية فقد وضحت لنا أن القرابة تمثل الإطار البنيوي الأساسي الذي تنظم من خلاله السلطة داخل المجتمع القبلي، حيث لا تستمد العشيرة الشرعية من القوانين الرسمية، بل من المكانة داخل البنية القرابية، ومن القبول الاجتماعي الذي يمنحه أفراد الجماعة للقيادة، ويتجلى ذلك في طبيعة اتخاذ القرار داخل العشيرة، والذي يقوم على التوافق بين كبار السن ووجهاء الفروع، بما يعكس نمطاً من السلطة الجماعية التوافقية.

كما بينت النتائج أن العشيرة لا تقتصر على كونها وحدة اجتماعية، بل تمارس أدوار سياسية وقضائية وأمنية، خاصة في حالات ضعف الدولة أو غيابها، حيث تتحول إلى نسق موازى يؤدي وظائف الضبط الاجتماعي، وحل النزاعات، وتوفير الحماية، وهو ما يؤكد أن القرابة في هذه المجتمعات ليست مجرد رابطة اجتماعية، بل بنية مؤسسية بديلة قادرة على إنتاج قواعدها الخاصة وتنفيذها، كما أظهر البحث أن العلاقة بين العشيرة والدولة ليست علاقة صراع دائم، بل علاقة تداخل معقد تُنتج ما يمكن وصفه بالنسق السياسي الهجين، حيث يتنقل الأفراد بين النظامين الرسمي والتقليدي وفقاً لطبيعة الموقف، فتستخدم مؤسسات الدولة لتعزيز المكانة القرابية، بينما تستخدم الروابط القرابية للتأثير في

مؤسسات الدولة أو التفاوض معها، كما أكدت النتائج أن النسق السياسي القائم على القرابة يتسم بدرجة عالية من المرونة، حيث يمتلك القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، دون أن يفقد بنيته الأساسية. فالعشيرة لم تختفِ مع نشوء الدولة الحديثة، بل أعادت إنتاج نفسها في أشكال جديدة، واستمرت في أداء أدوار مؤثرة داخل المجالين الاجتماعي والسياسي، وعليه، يمكن القول إن المجتمعات المجزأة تُنتج أنماطًا سياسية لا تقوم على إلغاء البنى التقليدية، بل على إعادة دمجها داخل السياق الحديث، مما يؤدي إلى استمرار النفوذ القرابي في صور متحولة داخل الدولة.

أولاً: النتائج.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1. أن العلاقات القرابية تمثل البنية الأساسية التي يُنظم من خلالها النسق السياسي داخل المجتمع القبلي، حيث يرتبط توزيع السلطة واتخاذ القرار بالموقع داخل الشبكة القرابية أكثر من ارتباطه بالمؤسسات الرسمية.
2. إن السلطة داخل البنية العشائرية ذات طبيعة توافقية جماعية، تستمد شرعيتها من القبول الاجتماعي والتوازنات القرابية، وليس من الإلزام القانوني أو المؤسسي. وهو ما يعكس خصوصية النسق السياسي في المجتمعات المجزأة، حيث تتداخل فيه البنى التقليدية مع الأطر الحديثة في علاقة تفاعلية معقدة.
3. القرابة كنسق بديل وموازى للدولة خاصة في حالات ضعف الدولة أو محدودية حضورها، تتحول البنية القرابية إلى نسق وظيفي موازى يقوم بأدوار الضبط الاجتماعي، وحل النزاعات، وتوفير الحماية، بما يعكس قدرتها على أداء وظائف مؤسسية بديلة.
4. وجود نسق سياسي هجين تؤكد النتائج وجود تداخل بين النسق التقليدي (القرابة) والنسق الحديث (الدولة)، مما ينتج عنه نمط سياسي هجين يتم فيه توظيف أدوات الدولة لتعزيز النفوذ القرابي، والعكس.
5. تتسم السلطة داخل البنية القرابية بطابع جماعي قائم على التشاور والتوافق بين الفروع، حيث تستمد شرعيتها من القبول الاجتماعي وليس من الإلزام القانوني.
6. رغم التحولات الاجتماعية والسياسية، لم تتراجع البنية القرابية، بل أعادت إنتاج نفسها داخل السياق الحديث مع تغير في بعض وظائفها دون المساس بجوهرها .
7. يتميز النسق السياسي في المجتمعات المجزأة بمرونة عالية، تسمح له بالتكيف مع الأزمات والتحولات، حيث يشتد حضوره في حالات ضعف الدولة ويتراجع نسبي في حالات الاستقرار.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن طرح التوصيات التي تهدف إلى تطوير فهم العلاقة بين النسق السياسي والبنية القرابية، وتحسين إدارة هذا التداخل في الواقع الاجتماعي والسياسي، وذلك على النحو الآتي:

1- ضرورة الانتقال من منطق التعارض بين الدولة والبنية القرابية إلى منطق التكامل المنظم، من خلال الاعتراف بدور البنية القرابية كفاعل اجتماعي وسياسي قائم، والعمل على دمجه ضمن إطار مؤسسي واضح يحد من التداخل غير المنظم بين النظامين.

2- تفعيل دور الوجهاء والشيوخ ضمن آليات وساطة رسمية أو شبه رسمية، بما يساهم في تخفيف الضغط عن المؤسسات القضائية، ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

3- بضرورة وضع أطر تنظيمية تحدد حدود العلاقة بين الأعراف العشائرية والقانون الوضعي، بما يمنع التعارض بين النظامين، ويضمن عدم تحول العرف إلى سلطة موازية خارج إطار الدولة.

4- ضرورة تعزيز الخدمات والمؤسسات الحكومية في هذه البيئات، بما يقلل من الفراغ المؤسسي الذي تملؤه العشيرة.

5- زيادة الاهتمام بالدراسات الميدانية في الأنثروبولوجيا السياسية، لفهم ديناميات العلاقة بين القرابة والسلطة بشكل أعمق، خاصة في المجتمعات المجزأة التي تتسم بتعقيد في البنية الاجتماعية والسياسية.

6-ضرورة بناء وعي اجتماعي يوازن بين الانتماء للعشيرة والانتماء للدولة، بما يحد من تغليب الروابط القرابية على حساب الانتماء الوطني، ويساهم في تعزيز الاستقرار السياسي.

7- ضرورة تتبنى الدولة سياسات مرنة تراعي خصوصية البنية القرابية، بدلاً من السياسات الصارمة أو الإقصائية، بما يسمح باستيعابها داخل النظام السياسي دون تحويلها إلى قوة موازية.

قائمة المصادر:

1. الأندلوسي، نبيل، (2020) رهانات المشاركة السياسية في النسق المغربي من خلال استحضار مفهوم الخصوصية والهوية السياسية الذاتية لنظام الحكم، مجلة شؤون استراتيجية، العدد7.
2. نتيجة جيماوي، (2017)، نظام القرابة بالمجتمع (ماهيته واهميته ووظائفه)، مجلة التغيير الاجتماعي، مج2، ع2.
3. العلامة بن خلدون ابن خلدون، (1988)، مقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
4. دبلة، عبد العالي، جيماوي، نتيجة، (2014)،العلاقات القرابية للأسرة الحضارية وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 13.
5. بو مهدي، زينب، (2020)، مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مج8، ع1.
6. رافع نوارة، رحماني بلقاسم، (2020)، النظام القبلي عند العرب قبل الإسلام، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
7. بن جامع، صبرينة، (2017)، الضبط الاجتماعي/منظور نظري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 47.
8. زناتي، خديجة، (2021)، السلطة عند ميشال فوكو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مستغانم، معهد العلوم الاجتماعية.
9. عافية، وحيد مأمون معوض، (2022)، إنتشار العلاقات القرابية كمنبئات بغياب ثقافة التطوع للعمل الأهلي، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، ع26.
10. ضريف، محمد، (1987)، قراءة في النسق السياسي المغربي المعاصر، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد2.
11. مركز أضواء للدراسات، (2021)، مفهوم النسق السياسي، https://adhwaa.net/%D9%
12. محي الدين، سردار قادر، علي، مهدي أبو بكر حمة، (2019)، دور النسق القيمي في تكوين النسق السياسي، مجلة قه لاي زانست العلمية، مج4، ع2.
13. ملف معلومات، (2021)، العشائر العراقية الدور والتأثير والسلوك السياسي والانتخابي، https://alkhanadeq.com
14. الكبسي، عبد الله حسين، (2018- 2019)، علاقة النشاط البدني والرياضي بالنسق السياسي لدى موظفي وزارة الشباب والرياضة في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية.
15. عبد اللاوي ليندة، (2022)، محاضرات الانثروبولوجيا السياسية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاجتماعية. file:///C:/Users/AHMEDSHEHATA/Down
16. فايزي، عبد الكريم، (2018)، المجتمعات في أنواعها وتطورها وتأثير البيئة عليها في نظر بن خلدون، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج2، العدد1.
17. الحسن، إحسان محمد،(1981)، العائلة والقرابة والزواج – دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في العالم العربي، دار الطليعة، بيروت.
18. الجوهري محمد، شكري علياء وآخرون، (2004)، الانثروبولوجيا الاجتماعية قضايا الموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
19. لعجال، خالد، (2018)، العلاقات القرابية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن خلدون تيارات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
20. محمود، هشام سعد الدين أحمد، (20240) العلاقات القرابية وطقوس الزواج لدى قبيلة العونات، مجلة كلية الآداب، جامعة أسوان، كلية الآداب.

21.الكفارنة، شادي رمضان، (2022)، النسق القرابي في المجتمع الحضري-دراسة سوسيو انثربولوجية في مدينة حانون، مجلة جامعة الاقصى للعلوم الإنسانية، مج26، العدد الأول.
22.الجوهري، محمد، شكري علياء، (2007)، مقدمة في دراسة الانثروبولوجيا، القاهرة.
23.مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (2024)، القبائل في العراق وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية.
24.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء محافظة الانبار، 2023.
25.محمد، حمداوي، (2014)، القرابة و السلطة عند ابن خلدون :البذور الجنينية لأنثروبولوجيا سياسية، موقع ارنتووبوس. https://www.aranthropos.com
26.راهي، قيس ناصر،(2008)، فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي، مجلة حمورابي للدراسات.
27. حسوني، أحمد، (2019)، التعريف بالمطالبة العشائرية، مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص الخامس.
28. بن خلكان، أحمد بن محمد، (1977)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، المجلد الثالث، بيروت .
29. كاظم، محمد سعد، (2023)، التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه لدولة العثمانية في الفترة من 1808 – 1872، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كارابوك بتركيا، معهد الدراسات العليا.
30.علي مراد العبادي، (2019)، النزاعات العشائرية في العراق وتأثيراتها المستقبلية، مركز الدراسات الاستراتيجية، http://kerbalacss.uokerbala
31.الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، الإصلاح العشائري من منظور حقوقي وقيمي دستوري، سلسلة التقارير الخاصة 102، م ، 2019.
32.مصطفي، ماجد علي،(2025)، القرابة والسلطة في المجتمع العراقي دراسة في الانثروبولوجية السياسية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد99، مج2.
33.زاهية طراحة، (2025)، مصطلحات ونظام القرابة بالمجتمع القبائلي مقارنة أنثروبولوجية، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 13، العدد2.
34.إسماعيل، كريم، (2022)، ثنائية القبلية والأمن في العراق-دراسة حالة غرب الأنبار، مركز الجزيرة للدراسات.
35.جسا، شيرين ثامر، برد، رسول خميس، (2025)، خصائص السكان في محافظة الانبار 2023، مجلة مداد الآداب.
36.شكر، مليح صالح، (2014)، محافظة الأنبار العراقية رحلة الجغرافية والتاريخ والتراث والمقاومة والنضال الوطني، https://www.algardenia.com/mochta